الاجراءات الامنية والانسانية لبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع

م. فهيل جبار جلبي
قسم دراسات السلام وحقوق الإنسان-كلية العلوم الإنسانية-جامعة دهوك
Vaheel.jabbar@uod.ac

الملخص

بناء السلام بعد انتهاء النزاع عملية طويلة الامد، وتستوجب تظافر كل الجهود وعلى جميع المستويات وصولا الى حل الأسباب التي أدت الى نشوب النزاع ووصول أطرافه او حصولهم على حقوقهم، كي نكون أمام حالة سلام ايجابي دائم، وهذا يستلزم القيام بالعديد من الاجراءات وفي مقدمتها الاجراءات الأمنية والانسانية وهذا ما ركز عليه بحثنا، حيث قمنا بدراسة مفهوم السلام ومستوياته في المبحث الاول، وفي المبحث الثاني قمنا بتوضيح الاجراءات الأمنية والاصلاحية كنزع السلاح واصلاح القطاع الأمني كالشرطة، ونزع مخلفات الحرب كالألغام، نظراً لخطورة الوضع بعد انتهاء النزاع مباشرة والذي يستوجب معالجة سريعة لهذه الامور، كذلك بحثنا في الاجراءات الانسانية والاعمارية المتمثلة بتقديم المساعدات الانسانية واعادة النازحين والمهجرين والبدء في بناء البنية الاساسية والاقتصادية، والتي تعد ركائز لديمومة السلام وتحقيق المصالحة بين الفئات المتناحرة، وتوصلنا في ختام البحث الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : بناء السلام، النزاع، الاجراءات الامنية، اعادة الاعمار، مستويات السلام، نزع السلاح، ازالة الالغام.

((Security And Humanitarian Procedures To Build Peace In Post Conflict Period))

Vaheel Jabbar Chalabee Teacher:
Departmen of Peace And Human Rights Studies/ College of Humanities/ University of Duhok

Abstract

Building peace in post-conflict is a long-term process. It requires concerted efforts at all levels to resolve the causes of the conflict and

giving the parties their rights to be in a state of lasting positive peace. This requires a number of measures or procedures, We discussed the concept of peace and its levels in the first topic. In the second, we explained the security and reform measures such as disarmament, security sector reform such as the police, and the removal of remnants of war such as mines, for the big risk of the situation in post conflict period, it demands immediate handle. And we also discussed in our research the humanitarian and reconstruction measures of providing humanitarian assistance, the return of the displaced, and the start of building the infrastructure and economy, which are the pillars of lasting peace and reconciliation between the conflicted groups. At the end of the study we reached a number of conclusions and recommendations.
Key words: peacebuilding, Conflict, Security procedures, Reconstruction, levels of peace, Disarmament, Demining.

المقدمة

بناء السلام عملية يجب البدء بها في المرحلة التي تلي النزاع مباشرة، بغية حل المشاكل الانسانية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها من الجوانب التي ربما يكون نشوب النزاع بسببها، لمنع تكرار الاخير مرة ثانية، وبغير ذلك فالمتوقع ان لا يستمر السلام طويلا، في مرحلة ما بعد النزاع، يتضمن مفهوم بناء السلام اجراءات انشاء مؤسسات اجتماعية، وسياسية، وقضائية جديدة، وتكون مهمة بناة السلام تخفيف معاناة الحرب على المواطنين، عن طريق القيام بإصلاح قطاع الامن، ووضع الانظمة الوطنية على طريق النمو المستدام. وتوفير المساعدات الغذائية، ودعم الأنظمة في مجالي الصحة والنظافة، وازالة الألغام، وتسهيل عودة النازحين، ودعم المنظمات الرئيسة على الصعيد اللوجستي، والقيام بعد ذلك بعملية النمو الاقتصادي والاعمار.

مشكلة البحث:

لما كانت أجراءات بناء السلام الامنية والانسانية مختلفة ومرتبطة ببعضها وتشمل نواحي عدة، فالسؤال الرئيس هنا هو ما مدى فعالية هذه الأجراءات في توفير المرتكزات التي يتوقف عليها بناء السلام بعد انتهاء النزاع ؟، ولغرض الاجابة على هذا السؤال الرئيس تتفرع منه اسئلة فرعية لابد من الاجابة عليها:

١- ما هي الامكانات المتاحة ومدى نجاحها؟
٢- هل تكون تلك الاجراءات قادرة على حفظ السلام وعدم العودة للنزاع؟
٣- ما هي طبيعة المجتمعات التي هي بحاجة لتلك الاجراءات؟

حيث ان المشكلة تكمن في اتخاذ مثل هذه الخطوات وبالتالي تجنب النزاعات نهائياً، وبناء السلام في مجتمعات تمر بمرحلة انتقالية من الحرب إلى السلم أو من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديمقراطي، وبما يرسي دولة القانون.

فرضية البحث:

إن بحثنا ينطلق أساسا من فرضية مفادها بان اجراءات بناء السلام ومدى نجاحها يكون عبر خطوات تؤدي إلى بناء السلام في المرحلة الانتقالية التي تشهدها المجتمعات التي خرجت من النزاعات. عبر الامكانات المتاحة كنزع السلاح وازالة الالغام واعادة السكان المهجرين وتقديم المساعدات والتي سيتناولها البحث، والتي تكون سببا لارساء السلام في المجتمعات التي دمرتها الحرب.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث الذي نحن بصدده في:

١_ بيان الاجراءات الأمنية والانسانية التي من خلالها يتم بناء السلام في فترة ما بعد النزاع.

٢_ الكشف عن ماهية تلك الاجراءات وتحليلها بما يخدم المجتمعات التي شهدت نزاعات، والتحول من خلالها إلى إرساء السلام الدائم.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية بحثنا في النطاق الآتية:

١_ قلة الدراسات العلمية التي تناولت هذا الموضوع وبالتالي يكون البحث اضافة علمية جديدة لتلك الدراسات.

٢_ ان النجاح في اختيار الأسس الملائمة من قبل الحكومات والمعنيين لبناء الدولة بعد انتهاء النزاع من شانه أن يؤدي إلى إرساء السلام على المدى البعيد وعدم نشوب النزاعات مرة اخرى.

منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي من خلال تحليل الاجراءات المتخذة لبناء السلام ومدى نجاحها في ترسيخ هذا البناء في الفترة الانتقالية في مجتمعات ما بعد النزاع.

نطاق البحث:

فيما يتعلق بنطاق بحثنا فإنه ينحصر في المدة التي تلي النزاعات او الحروب في المجتمعات التي عانت من تلك النزاعات او الحروب.

صعوبات البحث:

لقد اعترضت البحث صعوبات كثيرة تتمثل في قلة الدراسات الشاملة والمتخصصة، إذ لم يحض موضوع اجراءات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع بالدراسات الوافية، وقلة المراجع فيه وطبيعته الشائكة وحداثة الموضوع، كون علم دراسات السلام

وحل النزاعات حديث نسبيا بالنسبة للثقافة العربية مقارنة بالدراسات والثقافة الغربية. وهذا ادى احيانا الى الاستعانة بالمصادر الاجنبية.

هيكلية البحث:

في ضوء إشكالية البحث والفرضية الرئيسية التي نحاول الإجابة عليها بالبرهان، تتوزع هيكلية البحث بالإضافة إلى المقدمة على ثلاثة مباحث وخاتمة.

المبحث الاول سنبحث فيه عن مفهوم بناء السلام ومستوياته

والمبحث الثاني سنبحث فيه عن الاجراءات الأمنية والاصلاحية لبناء السلام

أما المبحث الثالث فسنخصصه لدراسة الاجراءات الانسانية والاعمارية لبناء السلام

وسينتهي البحث بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، والمقترحات التي من شانها أن تعزز اجراءات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع.

المبحث الاول: مفهوم بناء السلام ومستوياته

لغرض توضيح مفهوم بناء السلام ومستوياته، فإننا سنقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، بحيث سنتناول في المطلب الأول مفهوم بناء السلام، وفي المطلب الثاني سنوضح التمييز بين بناء السلام والمفاهيم المتداخلة معه ، وفي المطلب الثالث سنبين مستويات بناء السلام.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام

يمكن القول أن الملامح الاولى لمفهوم بناء السلام بدأت في الظهور مع مبادئ ويلسون الأربع عشرة، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتياً مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالي الصادر عام 1992، مضمناً إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام(١).

فقد عرف الامين العام الأسبق للامم المتحدة (بطرس بطرس غالي) بناء السلام بقوله: ما أقصده بعبارة بناء السلام بعد انتهاء الصراع هو" الإجراءات المتخذة في نهاية الصراع لتعزيز السلام ومنع عودة المجابهة المسلحة"(٢).

ويعرف عالم الاجتماع النرويجي (جون كالتونج) بناء السلام بانه "عملية إنشاء هياكل دعم ذاتي تزيل أسباب الحروب وتقدم بدائل لها في الحالات التي قد تحدث فيها الحروب. وينبغي أن تدمج آليات حل النزاعات في الهيكل المجتمعي وأن تكون موجودة كخزان داخل نظام المجتمع نفسه للاعتماد عليها، تماما كما الجسم السليم لديه القدرة على توليد الأجسام المضادة الخاصة بها، ولا تحتاج إلى إدارة مخصصة كالطب"(٣).

ايضا يعرف الكاتب الامريكي جون بول ليديراخ بناء السلام بأنه " مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردا وجماعة، وكذا السلطة، والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية ودول التي تهدف إلى لإنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها

الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وقد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها ان تدفع لتمتين عملية بناء السلام"[٤].

من خلال تحليل تعريف جون بول ليديراخ، نرى أنه حدد الفواعل في عملية بناء السلام، وأن بناء السلام ينطوي على البحث في الأسباب العميقة للنزاع من خلال إعادة بناء البنى التحتية ككل وهذا ما يدفع لإنهاء النزاع ككل.

وعليه يتبين من التعاريف اعلاه ان بناء السلام هو مشاركة كافة فئات المجتمع وبمختلف انتماءاتهم الاثنية والدينية والعرقية والقومية والفكرية، في معالجة اسباب النزاع وتحقيق العدالة، والقيام بعملية البناء الانساني والاعماري والاقتصادي للدولة، وهي اجراءات لابد منها بعد انتهاء النزاع، وعلى جميع المستويات بدءاً من القمة ووصولا الى قاعدة المجتمع.

المطلب الثاني: التمييز بين بناء السلام والمفاهيم المتداخلة معه

يختلف مفهوم بناء السلام عن مجموعة من المفاهيم المشابهة له نذكر منها ما يلي:

١ـــ حفظ السلام :Peacekeeping

حفظ السلام مصطلح يصعب وضع تعريف دقيق له او تعريفه جامعاً ومانعاً وشاملاً، فقد يقصد به تيسير الانتقال من حالة النزاع الى حالة السلام، وهو بهذا يعتبر نقطة المنتصف بين السلام والحرب، وعرف بأنه "عملية نشر أفراد عسكريين ومدنيين في منطقة النزاع بموافقة أطراف النزاع او السلطات الوطنية، من أجل وقف او احتواء الأعمال القتالية والاشراف على تنفيذ اتفاقية السلام، والمساعدة في الاغاثة الانسانية، وكذلك الامتثال لحقوق الانسان وبناء الدولة"[٥]، وهو مصطلح يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع بغرض تخفيضه أو إزالة مظاهر النزاع وتثبيت تفاعليات النزاع على درجة من اللاعنف يمكن معها استكشاف أساليب لادارة واصلاح النزاع، وان الغرض من حفظ السلام ليس حل النزاع من جذوره وإنما الحد من العنف[٦].

٢- صنع السلام : Peace Making

ليس هناك تعريف مانع وجامع وشامل لمصطلح صنع السلام ايضاً، حيث ان كل مؤلف يتناول المفهوم وفقا للحالة او الشكل الذي يكون عليه الوضع على كافة المستويات الشخصية والوطنية والدولية، عليه هناك العديد من التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، فهناك من عرف صنع السلام على انه"عبارة عن الأنشطة الرامية الى ابرام اتفاق بين الأطراف المعادية او المتحاربة، وذلك عبر الوسائل السلمية، مثل التفاوض والوساطة والتحكيم او اللجوء الى الوكالات او الاتفاقيات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية[٧]" وعرف صنع السلام كذلك بانه"عبارة عن نهج يتبع في تسوية

النزاعات والذي يعتمد اعتماداً كبيراً على تلبية احتياجات العدالة للمجتمع ككل وليس الفرد فقط[٨]" ويشير صنع السلام إلى الجهود و العمليات التي تتضمن أي عمل يهدف إلى دفع الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق سلام من خلال الوسائل السلمية كالتفاوض والتحاور بين الأطراف واستعمال الوسائل الدبلوماسية لحل النزاع، وتجدر الإشارة إلى أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع[٩].

٣- فرض السلام : Peace Enforcement .

ينصرف هذا المفهوم إلى استخدام القوة المسلحة أو التهديد من أجل إرغام الطرف المعني على الامتثال للقرارات والعقوبات المفروضة من أجل الحفاظ على السلم والنظام، وقد تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية كالعقوبات، او اجراءات عسكرية[١٠].

ويتبين مما سبق اعلاه ان مفهوم بناء السلام اوسع من المصطلحات الاخرى من حيث كونه عملية واسعة وتشمل جوانب عديدة في المجتمع، وإن الانتقال من حفظ السلام وصنع السلام الى بناء السلام كانت له مقدمات بحيث عمل العديد من المفكرين على ايجاد طريقة لدعم عمليات حفظ السلام وصنع السلام ومحاولة ايجاد بديل يمكن الاطراف من المتنازعة من استعادة الثقة واستعادة ما دمرته الحرب من بنى تحتية للدول وكذا المؤسسات الهيكلية، ولذلك فإن بناء السلام مرتبط بحفظ السلام، إذ يمثلان بعض المبادئ المشتركة وهذا الأمر كان بغرض إنجاح عمليات السلام، فمنذ سنة ١٩٨٠ وقوات حفظ السلام وكذلك عدد كبير من النشطاء المدنيين في بناء السلام، إنتشروا داخل الدول وكان الغرض من ذلك الحفاظ على النظام فيها والمساعدة على تطبيق الاتفاقيات، فهناك عمليات جمعت حفظ السلام وبناء السلام[١١].

المطلب الثالث: مستويات بناء السلام

ان بناء السلام يقتضي دعوة جميع الأطراف ذات العلاقة من الجهات السياسية والمنظمات والنشطاء وممثلي الأثنيات من مختلف الجماعات داخل الدولة، التي تشجع العمل في مواجهة التحديات من خلال مفهوم ان التغيير يأتي من القاعدة للقمة، لأنه من القمة تأتي القرارات السياسية الحاسمة بينما التطبيق التفصيلي يكون من القاعدة، وبذلك تكون مساهمة الأفراد في تغيير الواقع سريعة وفاعلة، فكلما كان دور القاعدة كبيراً وشاملا كلما كان التغيير ومواجهة التحديات أسهل[١٢].

ان بناء السلام ينطوي على البحث في الأسباب العميقة للنزاع من خلال إعادة بناء البنى التحتية ككل وهذا ما يدفع لانهاء النزاع ككل. وحدد ليدراخ الفترة الزمنية لبناء السلام والتي يجب أن تكون طويلة المدى. كما يؤكد ان بناء السلام بشكل أساسي

يعتمد على الدخول في علاقات، ويكون بناء السلام على عدة مستويات وتعمل معاً منها: مستوى القاعدة متمثلا بالشعب، ومستوى القيادة المتوسطة كرجال الدين على سبيل المثال وأساتذة الجامعات، ومستوى القيادة العليا كالقادة السياسيين[١٣].

ان بناء السلام لا يعالج فقط مخلفات الحروب والنزاعات وانما يعالج ايضا الاسباب التي وقفت وراء نشوب النزاع، وان دراسة بناء السلام تخلص إلى أن محاولات بناء السلام التي تتضمن تشجيع وتطوير الظروف الهيكلية، والمواقف، وأنماط السلوك السياسي التي قد تسمح بالرخاء الاجتماعي والاقتصادي السلمي المستقر والمزدهر في نهاية المطاف، ويذكر أن هناك أربعة عناوين رئيسية تتعلق ببناء السلام وهي : توفير الأمن، وإقامة الأسس الاجتماعية والاقتصادية للسلم على المدى الطويل، ووضع الإطار السياسي للسلام على المدى الطويل، وتوليد المصالحة والتي تعني الشفاء من جراح الحرب واقامة العدالة، ويدور النقاش حول ما إذا كان مصطلح (بناء السلام) يشير إلى الإنهاء المباشر للعنف أو ما إذا كان يعالج العنف الهيكلي (والعنف الهيكلي هو احدى الطرق لوصف الترتيبات الاجتماعية التي تضع الافراد والسكان وفقا لترتيبات او هياكل معينة، كونها جزء لا يتجزء من التنظيم السياسي والاقتصادي لعالمنا الاجتماعي، ومن امثلته التمييز مثلا في مجال التعليم، التوظيف، الرعاية الصحية، العولمة في الاقتصادات، انكار الحقوق والحريات، الفصل العنصري)، ويشير العنف الهيكلي إلى الإعاقات، والفوارق، وحتى الوفيات التي تنتج عن تمييز الأنظمة أو المؤسسات أو تفي السياسات باحتياجات بعض الناس وحقوقهم على حساب الآخرين الذين هم من أصل إثني أو ديني أو طبقي أو سن مختلف، فالعديد من الدول غير قادرة على توفير بيئة يستطيع الناس فيها تلبية احتياجاتهم الأساسية، كما في المجتمعات التي تسمح بالتفاوت الاقتصادي والاجتماعي أو تشجعه، وتستبعد بعض المجموعات من المشاركة في صنع القرار والحياة العامة، أو الضرر المباشر تجاه بعض الناس، كما ان من انواع العنف الاخرى هو العنف المباشر، ومن امثلته القتل والضرب والتعذيب، والعنف الثقافي، ومن امثلته الكراهية والخوف وعدم الثقة والتمييز على أساس الجنس وكذلك التعصب[١٤].

وان مهمة بناء السلام بعد انتهاء النزاع تصبح كبيرة جدا، ومن الصعب جدا تقييمها، والأمم المتحدة أحيانا تتردد في استخدام مصطلح (بناء السلام) للإشارة إلى الجهود التي تعالج العنف الهيكلي. كما تشعر الحكومات في دول ما بعد النزاع بالقلق إزاء "تحول المهمة" أو تطور الأهداف، كما حدث في العراق، حيث ان الجيش الأمريكي نقل مهمته المعلنة عدة مرات، من إزالة صدام حسين للقضاء على أسلحة الدمار الشامل، ووضع دستور عراقي، وإقامة الديمقراطية واجراء الانتخابات، والتوفيق بين الجماعات الإثنية في العراق، وعندما لا تتدخل الامم المتحدة او لا يكون للحكومات هدف ملموس، مثل التوصل إلى اتفاق سلام موقع، يصبح من الصعب تقييم متى يمكنهم ترك السياق ونقل

السلطة بشكل مناسب إلى القادة المحليين، ويصر آخرون على أن يشمل مصطلح (بناء السلام) أيضا الجهود الرامية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف[١٥].

ويشير معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات الى أن هناك ثلاثة أنواع واسعة النطاق لبناء السلام وهي[١٦]:

أ. بناء السلام السياسي: هو الاتفاق حول القضايا القانونية، ويشمل المفاوضات الرسمية، والدبلوماسية، وما إلى ذلك.

ب. بناء السلام الهيكلي: وهو الذي يتعلق بالبنية التحتية، ويشمل بناء الجوانب الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية والثقافية التي تدعم ثقافة السلام من خلال أنشطة مثل توعية الناخبين، ونزع سلاح المتحاربين والأحزاب، وتدريب الشرطة، وبناء المدارس، والحكم الرشيد.

ج. بناء السلام الاجتماعي: وهو يشمل العلاقات والتعامل معها، كالمشاعر، والمواقف، والآراء، والمعتقدات، والقيم، وذلك من خلال الحوار وعمليات وأنشطة بناء المجتمع المحلي، والتدريب على ذلك.

وبالمثل، يقول الباحث الاسترالي كيفن كليمنت إن بناء السلام هو الكشف عن الأقوياء، ومحاولة اقامة تعادل في العلاقات غير المتكافئة، فهو يضع التركيز على العدالة والإنصاف بدلا من التركيز على الحفاظ على الانسجام والنظام السياسي، ويسعى بناء السلام إلى منع النزاع، والحد منه، وتحويله، ومساعدة الناس على التعافي من العنف بجميع أشكاله[١٧].

ويتطلب بناء السلام مجموعة من المستويات وهي كالتالي[١٨]: (للمزيد ينظر الشكل رقم ١)

١- الدعوة إلى التغيير: يسعى المدافعون فيها والناشطون إلى كسب التأييد للتغيير مما يزيد من قدرة المجموعة على معالجة القضايا، وتنضج الظروف اللازمة لذلك.

٢-الحد من العنف المباشر: يسعى الفاعلون إلى الحد من العنف المباشر عن طريق تقييد مرتكبي العنف، وتخفيف المعاناة المباشرة لضحايا العنف، مما يهيئ حيزاً آمنا لأنشطة بناء السلام في الفئات الأخرى التي تتصدى لها.

٣-تحويل العلاقات: الهدف هو تحويل العلاقات المدمرة والتعامل مع مجموعة من العمليات التي تعالج الصدمة، وتحويل الصراع واستعادة الشعور بالعدالة. هذه العمليات تعطي الناس فرصاً لتلبية احتياجاتهم وخلق حلول طويلة الأجل ومستدامة.

٤-بناء القدرات: تعزز جهود بناء السلام الأطول أجلاً القدرات القائمة وتلبية الاحتياجات والحقوق ومنع العنف. وتهدف هذه الأنشطة إلى بناء هياكل عادلة تدعم ثقافة السلام المستدامة.

الشكل رقم (١) (دورة بناء السلام)*

* Developing assistant committee, guidance on evaluating conflict prevention and peacebuilding activities , Peace and Development Cooperation (May 1997) in OECD DAC, 2008,p15.

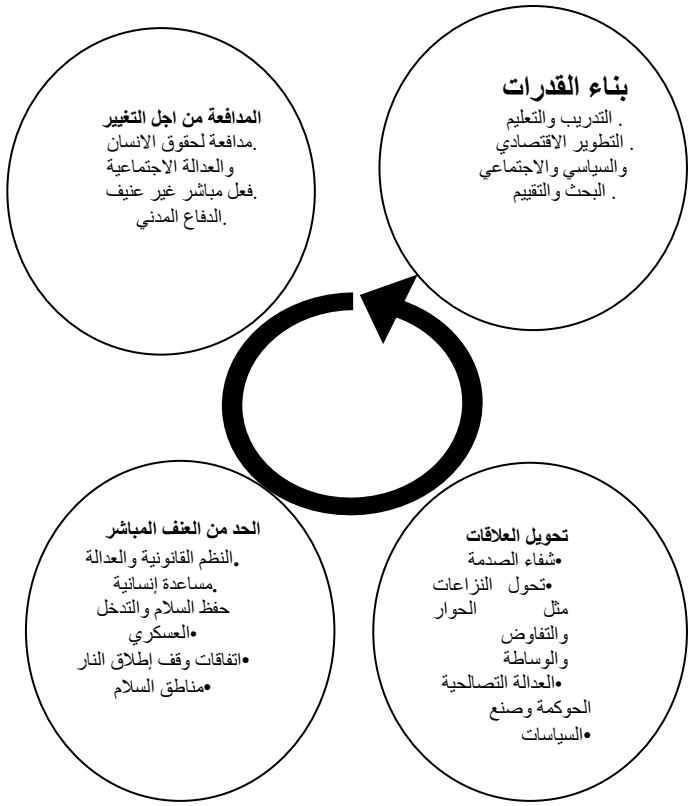

المبحث الثاني: الإجراءات الأمنية والاصلاحية لبناء السلام

تعاني مجتمعات ما بعد النزاع أوضاع صعبة جداً، ولغرض بناء السلام لابد من القيام بمعالجة هذه الاوضاع، واتخاذ العديد من الاجراءات، كون النزاع قد مزق مؤسسات الدولة والخدمة ونظم الحكم في الدولة، حيث تواجه مجتمعات ما بعد النزاع تحديات كبيرة تتمثل في نزع السلاح، وإزالة الألغام، وإعادة القانون والنظام والخدمات الأساسية، وإعادة اللاجئين والمشردين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وإعادة تأهيل البنى التحتية، وكذلك تعزيز الحوار بين مختلف المجموعات العرقية والقومية والدينية،

وملء فراغ السلطة، وكذلك الحاجة لضمانات أساسية للقادة كي يشاركوا في العملية السياسية، وبالتالي تمثيل كافة الجماعات في المؤسسات الحكومية المختلفة[١٩].

وعليه سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب لغرض توضيح هذه الاجراءات الأمنية والاصلاحية، بحيث سنتناول في المطلب الأول نزع السلاح، وفي المطلب الثاني سنبين ادارة مشكلة الالغام، اما المطلب الثالث فسنخصصه لاصلاح القطاع الأمني (قوات الشرطة).

المطلب الأول: نزع السلاح

نزع السلاح هو"جمع وتوثيق وضبط والتخلص من الأسلحة الصغيرة والذخائر والمتفجرات والأسلحة الخفيفة والثقيلة من المقاتلين، وكثيراً ما تجمع أيضاً من المدنيين. وتشمل عملية نزع السلاح أيضاً تطوير برامج إدارة السلاح بشكل مسؤول"[٢٠]. والتسريح هو الإعفاء الرسمي للمقاتلين الفعليين من القوات المسلحة أو المجموعات الأخرى المسلحة. وأول مرحلة من التسريح قد تمتد من عملية تسريح المقاتلين الأفراد في مراكز مؤقتة إلى الأعداد الكبيرة في مجموعات في مخيمات تقام لهذا الغرض (معسكرات، مخيمات، مناطق تجمع أو ثكنات). أما المرحلة الثانية فتشمل حزمة الدعم المقدمة للمسرحين، والتي يطلق عليها إعادة الإسكان او الدمج. وتتولى القوات الأمنية الوطنية وبالمشاركة مع قوات حفظ السلام الدولية مهمة مراقبة نزع السلاح من الأطراف المتنازعة تنفيذاَ لاتفاق وقف إطلاق النار، أو بعد انتهاء النزاع باي صورة كانت، ويكون نزع السلاح عبر جمع الأسلحة الخفيفة والثقيلة من المحاربين والمدنيين، وتوثيقها والتخلص منها[٢١].

والهدف من عملية نزع السلاح هو الإسهام في الأمن والاستقرار في مناطق ما بعد النزاع من أجل الشروع في حياة جديدة تنعم بالسلام وتهيئة البيئة المناسبة للارتقاء بالعملية السياسية، ويمثل وقف انتشار الأسلحة وازالتها في نهاية المطاف تحقيقاً لهدف الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر منع تسلح أي جهة غير حكومية، الأمر الذي يقلل من حدوث نزاعات مسلحة، كما في دول مثل بوروندي وساحل العاج، والكونغو الديمقراطية وليبيريا والسودان[٢٢].

وقد أفاد تقرير السيد الأخضر الأبراهيمي الصادر في أغسطس ٢٠٠٠ ، على أهمية جميع وكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها العاملة، والمشاركة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، التي تعمل في اتجاه تحقيق نفس الهدف. ولأن نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج عملية متعددة الأبعاد وتستقطب خبرة عدد من الجهات الفاعلة لدعم مسرح العمليات، فإنه لا بد من وجود نهج متكامل لضمان أن هذه الجهات الفاعلة والعمليات تعمل بتناسق وفي نفس الاتجاه لنهاية واحدة. وهذا بدوره يحتاج لمبادئ وسياسات وبنى وعمليات جيدة وشاملة لارشاد وتطبيق العمليات المتكاملة[٢٣].

وكجزء من عملية بناء السلام بشكل رسمي في الدول الخارجة من نزاع مسلح، فإن نزع السلاح والتسريح واعادة دمج المقاتلين المسلحين سواء من القوات المسلحة الحكومية أو المجموعات والقوات المسلحة غير الحكومية يمكن أن يساعد في إيجاد جو من الثقة والأمن الضروريين لبدء أنشطة العودة للحياة الطبيعية. وتتم عادة الموافقة على تثبيت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج خلال وقف اطلاق النار، أو نهاية العمليات المسلحة أو خلال عملية سلام شاملة. مما يوجد إطار عمل سياسي وعملي وقانوني ملزم قانوناً. ورغم ذلك فإنه في العديد من حالات ما بعد النزاع، لم تكن الأطراف المتنازعة التي اتفقت على وقف إطلاق النار أو وقعت اتفاقية سلام تثق ببعضها ولا تمتلك القدرة على تصميم أو تخطيط أو تطبيق برنامج نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج. وعليه يتم الطلب من طرف ثالث كالأمم المتحدة ليكون وسيطاً لاتفاقية عملية السلام وتوفير المساعدة لتخطيط وتطبيق عمليات بناء السلام، ان نزع السلاح والتسريح، متبوعين بإعادة الدمج على المدى البعيد للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية، كل ذلك يساعد على التعامل مع المشاكل الأمنية التي تحدث بعد النزاعات وذلك بتوفير بديل للمقاتلين السابقين عن مصادر كسب العيش (المعيشة) وشبكات الدعم العسكري التي قد يكونون اعتمدوا عليها خلال فترة النزاع، والتي لم تعد صالحة أثناء مرحلة النزاع. على أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج لوحدها لا تستطيع حل النزاع أو منع العنف ولكنها، على كل حال، يمكنها المساعدة في ايجاد بيئة آمنة من أجل استمرار عناصر استراتيجية بناء السلام، بما في ذلك إدارة السلاح، وإصلاحات قطاع الأمن، وكذلك إصلاح الانتخابات وسيادة القانون[٢٤].

هذه الرؤية لبرنامج نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج لها عدة معان ضمنية سياسية وعملية منها[٢٥]:

١- يجب أن تتعامل عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج بشكل كامل مع جميع أوجه نزع

السلاح وضبط وإدارة الأسلحة. فبينما يركز برنامج نزع السلاح على الاستقرار الفوري للقضية في دولة ما من خلال عملية نزع السلاح، فإن الاستقرار على المدى البعيد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال برامج مسؤولة ومدروسة بعناية لإدارة الأسلحة.

٢- يجب أن تدعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عملية تحويل المقاتلين إلى مواطنين منتجين. هذه العملية تبدأ في مرحلة التسريح حيث يتم خلالها تفكيك بنية القوات أو المجموعات المسلحة ومن ثم ينال المقاتلون الوضع المدني بشكل رسمي.

٣- الهدف النهائي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج هو منع عودة النزاع العنيف، أي جعل السلام غير قابل للنقض وأيجابيا. ومن أجل تحقيق ذلك فإن على برامج نزع السلاح أن تشجع الاطمئنان والثقة والتعامل مع جذور مشكلة النزاع.

٤- برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج عملية مرنة يجب أن يتم تكييفها بما يختص بحاجات كل بلد (وإقليم) بذاته. وبحسب الظروف، فإنه ليس من الضروري تطبيق جميع جوانب البرنامج في بعض الحالات، وقد لا يتم تنفيذهم بنفس الترتيب في كل عملية. وإعادة الدمج هي العملية التي يحصل فيها المقاتلون السابقون على وضع المواطن ويحصل على وظيفة ودخل دائمين. إعادة الدمج هي بالضرورة عملية اجتماعية واقتصادية بإطار ووقت مفتوح، ويحدث بشكل أساسي في مجتمعات على المستوى المحلي، وهي جزء من التنمية العامة للبلاد وهو مسؤولية وطنية، وعادة ما تتطلب بالضرورة مساعدة خارجية على المدى البعيد[٢٦].

هناك خمس فئات من الناس يجب أخذهم بعين الاعتبار في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج[٢٧]:

١. المقاتلون الذكور والمقاتلات الإناث.
٢. الأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة.
٣. أولئك الذين يقومون بأدوار ليست قتالية (بما في ذلك النساء).
٤. المقاتلون السابقون ذوي الإعاقات والأمراض المزمنة.
٥. التابعون/ المعولون.

يعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج خطوة أولية في سلسلة من عمليات بناء السلام، حيث تركز خطوة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على الإدارة الفورية للأشخاص الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات والمجموعات المسلحة. هذه الخطوة تضع الأعمال على الأرض من أجل حماية واستمرارية المجتمعات التي يمكن أن يعيش فيها هؤلاء الأشخاص كمواطنين ملتزمين بالقانون، كما تبني هذه الخطوة أيضاً، على المدى البعيد، القدرة الوطنية لبناء السلام والأمن والتنمية، ومارست عمليات حفظ السلام الدولية دوراً مهماً في تجريد الجهات غير الحكومية من السلاح، إذ عملت على نزع سلاح الميليشيات في دارفور ومنعت تسلّحها فضلاً عن حصر السلاح بيد الدولة، وذلك بعملية مشتركة مع الاتحاد الأفريقي بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (١٧٦٩) لعام ٢٠٠٧[٢٨].

ونرى أن المسؤولية الأساسية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج تقع على عاتق اللاعبين الوطنيين، ودور الأمم المتحدة هو دعم العملية كلاعب محايد، ولكن لا بد من مساعدات تقدم للحكومة في هذه المرحلة من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والاحزاب الوطنية.

المطلب الثاني: إدارة مشكلة الألغام

إن العديد من النزاعات المسلحة تخلف وراءها بقايا أسلحة وألغام تهدد البيئة والأمن البشري. وان معالجة هذه المخاطر وإعادة فتح سبل العيش والوصول الى الموارد وإعادة الأمن الأساسي هي من الخطوات الاولى لارساء السلام وبناءه، لذا فإن

الإجراءات المتعلقة بالألغام تمثل نشاطًا حاسمًا في الانتقال من الصراع إلى السلام. ومع ذلك، فإن إزالة المخلفات على الأرض قد تؤدي أيضًا إلى أضرار بيئية، علاوة على ذلك، تبقى المخاطر قائمة في الالغام المتبقية والتي لم يتم ازلتها او لم يتم العثور عليها، وقد تواجه الدول ومنظمات الأعمال المتعلقة بالألغام المسئولية في حالة وقوع حوادث[٢٩].

إن هذه المخلفات تشكل تهديدا كبيرا على الحياة والرفاهية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل من النساء والرجال، وعلى المجتمعات بأكملها، حيث تشكل تهديدا كبيرا للأرواح ولرفاه الأفراد والمجتمعات وتنميتهم الاقتصادية في أكثر من ٤٠ بلداً في جميع أنحاء العالم، كما يجري تقديم المساعدة إليهم بمختلف السبل[٣٠]. تتضمن إزالة الألغام إجراء عمليات مسح بغية جمع معلومات تتعلق بالألغام، ورسم خرائط للأراضي الملوثة ووضع علامات فيها، وإزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب كثيرا ما يكون للرجال والنساء والأولاد والبنات أدوار وعليهم مسؤوليات متميزة داخل المجتمع المحلي المتضرر بالألغام، وبالتالي يختلف تعرضهم لأية أخطار يمكن أن تصيبهم من جراء الألغام/المتفجرات من مخلفات الحرب كما تختلف معرفتهم بتلك الأخطار(٣١). ولذلك يتعين على الموظفين في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام أن يسعوا الى الحصول على مدخلات من الأفراد الذين يمثلون المجموعات الجنسانية والعمرية في كل مجتمع محلي يتضرر بالألغام بغية التوصل إلى معلومات شاملة ودقيقة بغرض إجراء المسح ورسم الخرائط واعطاء الأولوية لعمليات الإزالة. وجمع المعلومات في أوقات وأماكن تناسب جميع الأفراد، وعقد اجتماعات في أوقات وأماكن تساعد على مشاركة الذكور والإناث في مجموعات منفصلة أو مختلطة، بما يتفق والسياق المحلي[٣٢].

ومع الأعداد المقدرة من اللاجئين والنازحين الذين يخططون للعودة بصورة رئيسية إلى الدولة بعد انتهاء النزاع، فان الألغام والمتفجرات المتخلفة من الحرب تمثل عوامل معرقلة للعودة وللبدء بعمليات البناء كالانتاج الزراعي، والأنشطة الاقتصادية وحرية الحركة حالما يستقر المواطنين في مجتمعاتهم. ووفقا للأمم المتحدة ، فان الألغام والمتفجرات المتخلفة من الحرب ظلت تشكل خطراً كبيرا على المواطنين المستضعفين والمساعدات الإنسانية الطارئة ونشر قوات حفظ السلام وأنشطتها وأنشطة إعادة التعمير والتنمية طويلة المدى، ومع ازدياد أعداد العائدين فان الضغط على الأراضي الزراعية الآمنة والطرق الآمنة سيستمر في الارتفاع، أيضاً فان الاقتصاد المحلي سيصيبه الركود حتى تصبح الطرق الإقليمية آمنة للتجارة[٣٣].

وحقيقة فان الخوف من الألغام الأرضية سواء كانت مضادة للأفراد أو مضادة للدبابات والمركبات، او قنابل لم تنفجر بعد أو قذائف بما فيها العنقودية او قذائف هاون او ذخائر، يمثل عامل الخطورة الثاني (بعد الأمن) حسب ما ذكره اللاجئون والنازحون ويؤثر سلبا في الخطوات المتخذة لبناء السلام والأستقرار، حيث انه يؤثر على عودتهم،

وقد انتشر هذا الخوف أيضاً في أوساط المجتمعات الزراعية حيث ذكر بانه جعل بعض المزارعين يمتنعون عن زراعة أراضيهم مع امتناع الرعاة عن استخدام مراعيهم لمواشيهم[٣٤].

وتستخدم الألغام كأسلحة دفاعية[٣٥]، فهي توفّر الحماية للمواقع العسكرية الهامة وتعيق حركة القوات من خلال التسبّب في خسائر للعدو وتدمير معدّاته. كما أنها تستخدم كأسلحة هجومية على وجه الخصوص أثناء النزاعات، حيث يتم استخدامها لتدمير البنية التحتية، أو إلحاق الضرر بها، وإثارة الذعر عن طريق منع السكان المدنيين من الوصول إلى منازلهم وأراضيهم الزراعية، ومن الوصول إلى المياه والطرق والمدارس ومرافق الرعاية الصحية، وغيرها من الموارد[٣٦]. وغالباً ما تستخدم الألغام الأرضية كجزء من العبوات الناسفة بدائية الصنع. ويمكن استخدام الألغام الأرضية كمتفجّرات رئيسية أو استخدام اللغم نفسه كصاعق للعبوات الناسفة التي يتم تفجيرها من قبل الضحية[٣٧]. ويتم دائماً تقريباً إخفاء الألغام الأرضية وتمويهها لتتلاءم مع البيئة المحيطة بها، مما يجعل رؤيتها أمر نادر ويصعب العثور عليها، وعادة ما يتم دفنها أو إخفاؤها بين الأعشاب أو في المباني، أو تثبيتها على وتد، أو على الأشجار. وأثناء الحرب التقليدية، تتم عادةً زراعة الألغام الأرضية بترتيب معين لخلق حواجز ثابتة، أو توضع على طول الطرق وحول النقاط الاستراتيجية، وفي حالة حقول الألغام الجديدة، يجب أن يتم تسجيل مواقعها على الخرائط، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها دائماً، وفي كثير من الأحيان تتم زراعتها من قبل الأطراف المسلحة التي تتحرك باستمرار[٣٨].

ان التوعية بمخاطر الألغام والمخلفات الحربية تدل على النشاطات التي تبحث عن التقليل من خطورة الاصابات والوفيات من جراء الألغام والمخلفات الحربية، وذلك من خلال نشر التوعية بالمخاطر وتعزيز السلوك الآمن. كما تتضمن تبادل المعلومات مع المجتمعات المتأثرة مباشرة من خلال الرسائل الآمنة للمجامع المستهدفة وتقديم الدعم فيما يخص ادارة المجتمعات المتأثرة والمشاركة في الاعمال المتعلقة بشؤون الألغام كنشر علامات التحذير أو أدلة تحذيرية. كما ينبغي ان تؤمن ارواح النساء والرجال والاطفال من المجتمعات المتأثرة من خلال توعيتهم وتعريفهم بمخاطر الألغام والمخلفات الحربية وتشجعيهم على التصرف بطريقه تقلل من الخطورة على الاشخاص وملكياتهم، وذلك من اجل تقليل المخاطر حيث يكون بأمكان الاشخاص العيش بأمان واعادة خلق بيئة تجري بها التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي الى بناء سلام دائم.

المطلب الثالث: أصلاح القطاع الأمني (قوات الشرطة)

إن إصلاح القطاع الأمني هو أداة شاملة لإصلاح قطاعات الأمن مختلة الأركان في الدول الضعيفة الخارجة من النزاعات بغية احلال وبناء السلام، أو لتطوير القدرات لتلبية احتياجات الأمن البشري لسكانها، أو للانتقال من الحكم المستبد. وان إصلاح

قطاع الدفاع والأمن والشرطة يتطلب نظاماً سياسياً مبنياً على الحكم الرشيد بالإضافة إلى تحري الشفافية، وأنه ينبغي على القوات المسلحة أن تكون منفتحة تجاه القطاعات السياسية والاجتماعية المختلفة، وأن ميزانيتها ينبغي أن تكون متاحة للمناقشة العامة. كما أنه من الضروري للغاية وجود إشراف برلماني على إصلاحات الوزارة وعلى تقدم تلك الإصلاحات[٣٩].

إن انعدام الوصول إلى العدالة لأغلبية السكان، بانعدام القدرات في نظام العدالة، هو من الشواغل الخطيرة التي تهدد السلام والاستقرار. وذلك اذا كان نظام العدالة يعاني من القوانين التي عفا عليها الزمن وعدم كفاية الأفراد والمشاكل اللوجيستية والشفافية والنزاهة[٤٠].

يمكن فهم عملية إصلاح القطاع الأمني على أنها مجموعة السياسات والخطط والبرامج والتي من شأنها تطوير جودة وطريقة تقديم الخدمات الأمنية في المجتمع من خلال إصلاح مرفق الأمن في الدولة بحيث يكون أكثر قدرة على تقديم خدمة الأمن للمواطنين بما يتماشى مع المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان وبالتالي بناء سلام مستقر، إن مصطلح (إصلاح القطاع الأمني) من المصطلحات الحديثة نسبياً، فهو يتعلق بالحديث عن الإصلاحات الأمنية في الدول النامية والدول التي في طور التحول الديمقراطي أو في أعقاب النزاعات. وقد كانت الامم المتحدة أول من تحدث عن هذا المصطلح في عام ١٩٩٤ أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي السابق[٤١].

تتضمن قوات الأمن الداخلي التي تسيطر عليها وزارة الداخلية، الشرطة والحرس الوطني والشرطة القضائية (التي تعمل في وزارة العدل والمحاكم إلا أن وزارة الداخلية تشرف عليها) وقوات التدخل (قوات الأسلحة والأساليب الخاصة) وقوات الحرس الرئاسي. وتتسم قوات الأمن الداخلي بالتعقيد الشديد ويبقى المخطط التنظيمي لوزارة الداخلية سراً، فضلا عن آليات الإشراف داخل الوزارة، ويمكن تلخيص الإصلاح المقترح لقطاع الأمن على أنه انتقال من نظام شرطي إلى خدمة شرطية يمكنها الاستجابة على الفور لمواجهة تحديات بناء السلام الجديدة، ويجب إنشاء أكاديمية للشرطة وتدرّج جديد في المرتبات وآليات إدارة التدرج المهني وتأكيد شامل على المهنية والأخلاق في التجنيد والتدريب والترقية. وأهم الدعوات الأصلاحية والتي تعزز السلام والامان هي لإجراء إصلاح لممارسات الاحتجاز عند الشرطة ومخابرات الشرطة وطرق المراقبة وسيحتاج هذا إلى إطار قانوني يحدد أداء ومهام لمؤسسات الاستخباراتية ووظائفها، فضلاً عن امتيازات وحدود المنظمات الاستخباراتية وأعضائها، ويتوقف الإصلاح السياسي الناجح في دول ما بعد النزاع في نهاية المطاف على إنشاء رقابة مدنية منتخبة ديمقراطياً على هذه وزارة الداخلية. بغية مواجهة تحديات هذه الفترة الخطيرة في فرض الدولة سلطتها القانونية على العناصر الرئيسية للنظام ولأفراد المجتمع جميعا، وتتمثل الاولوية الأولى في إعادة هيكلة قوات الأمن

الداخلي ووزارة الداخلية. وتتمثل الأولوية الثانية في إنشاء إدارة ومراقبة ديمقراطية على القطاع الأمني[٤٢].

ودائما يعتبر إصلاح القطاع الأمني عنصرًا أساسياً في تحقيق السلام والتنمية على المدى البعيد. ولكن من الأهمية بمكان تسليط الضوء على دور إصلاح القطاع الأمني في مجالات أخرى كتحقيق الإستقرار ومنع النزاعات[٤٣]. فقد أصبح الأمن أساس التنمية الفعالة والمستدامة. ولتحقيق هذة الوظيفة لابد من توفر الكوادر المدربة القادرة على أن تعمل في إطار عمل مؤسساتي ووفق المعايير التي حددها القانون. إن سوء إدارة القطاعات الأمنية يؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على ضمان الأمن. وكنتيجة لذلك قد يسعى المواطنون إلى الحصول على الأمن بطرق مختلفة تكون في معظمها غير قانونية ومقوضة لهيبة الدولة، كما ينتج عن غياب دور الدولة انتشار الأسلحة بيد الأفراد وازدياد معدلات الجريمة. وفي كل الاحوال لاينتظر من نظام لا يشعر فيه الفرد بالأمن أو لا تستطيع الحكومة انفاذ القانون وحماية الوطن والمواطن أن يكون نظاما داعما للديمقراطية وحقوق الانسان وبناء السلام، كما لا يتصور أن تجري فيه إجراءات مستنده الى مبدأ الشفافية، ويعتبر العامل الاقتصادي عاملاً شديد الصلة بالأمن فلا إنتاج ولا تنمية دون أمن، ذلك أنه يساهم بشكلٍ حيوي في ضمان الإستقرار وبات يؤخذ في عين الإعتبار في المقاربات المتعددة الأبعاد للتعامل مع الأزمات، وتظهر الأمثلة من جمهورية أفريقيا الوسطى أن نشر القوات الأمنية لمواجهة التحديات الأمنية الصعبة لن يتكلّل بالنجاح ما لم ترافقه عملية حوار سياسي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع[٤٤].

في فترة ما بعد النزاع وأثناء عملية التحول الديمقراطي، تكون الدولة على حافة الانتقال من نظام سياسي الى نظام سياسي جديد برؤى جديدة ومتطلبات جديدة، ومن ثم تكون هناك حاجة الى تطوير الأداء الأمني للقطاعات الشرطية ليكون داعما لهذا الانتقال. ويكون الاصلاح ومنها الأمني في هذا السياق محاولة لضبط هيكل القطاعات مثلا: حل القطاعات الشرطية غير القانونية كالجيش الموازي ويكون هدف عملية ضبط هيكل القطاعات الأمنية تقديم مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والحوكمة الادارية الى القطاعات الأمنية والشرطية، وعلى سبيل المثال ما جرى في العراق وبعد ايام قليلة من الاحتلال الامريكي له عام ٢٠٠٣، حيث شهدت العاصمة العراقية حالة انفلات امني غير عادية، ووقعت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق، واستهدفت بصورة خاصة الوزارات والمنشآت الحكومية والعامة، والمتاجر ومقار حزب البعث والمتحف الوطني وبعض قصور الرئاسة، في حين غاب عن بغداد أدنى مظهر للشرطة او قوات الامن التابعة للحكومة العراقية أو حزب البعث، بعد أن سقطت في قبضة القوات المهاجمة، واقتحم المواطنون الغاضبون مباني الحكومة والوزارات، ونهبوا كل ما وصلت اليه أيديهم ونقلوه الى بيوتهم[٤٥].

سيساعد تحليل سياق النزاع والتقييم المؤسسي على تحديد ما هي القيود والفرص المتاحة فيما يتعلق بالأمن وإصلاح النظام الامني. ان مثل هذا التحليل سيساعد في تحديد تركيز الإصلاحات وما إذا كان التركيز يجب أن يكون أكثر على القدرة أو النزاهة، وينبغي النظر إلى إصلاح القطاع الأمني (SSR) إلى حد كبير على أنه قضية حوكمة ضمن نطاق أوسع وفي سياق الإصلاح الذي يقوي الأدوات المناسبة
داخل قطاعات السياسة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، من المهم ايضاً ضمان أن نظام الأمن هو جزء لا يتجزأ من المجتمع - التفاعل مع المكونات الأخرى (المجتمع ، والقطاع الخاص... الخ). الحكومة نفسها (بما في ذلك الإطار التنظيمي) المستند إلى سيادة القانون وبالتالي يجب أن لا يتم المضي قدما دون تعزيز المساءلة والرقابة. ولابد من تقوية القوانين والدستور فيما يتعلق ويوضح مهام الشرطة ورجال الامن وتحديد الفاعلين في هذه المنظومة، وتفعيل معايير الجودة، على ان تكون مهمة القوات حماية المواطنين دون تفرقة، بالتفاهم مع القضاء، واذا لم يتحقق إصلاح القطاع الأمني. فان إندلاع العنف يكون حتمياً، كما حدث مؤخرا في ساحل العاج مثلاً، حيث انَّ الإخفاق في جهود الإصلاح داخل الجيش ادى الى تجدد العنف[٤٦].

تدخل الحوكمة الجيدة والمساءلة في صلب إصلاح القطاع الأمني. ولعل أقوى رسالة تمخضت عن
النقاشات هي أن البرامج التي تُعنى حصراً بتدريب القوى الأمنية وتجهيزها ليست فعالة في تحسين سلامة السكان وأمنهم وهي غير مستدامة[٤٧].

ويمكن ان نقول أن إصلاح القطاع الأمني هو عملية سياسية بشكلٍ أساسي. ويجب أن تكون عملية تسعى إلى تغيير العلاقة بين النُخب الحاكمة والشعب لكي يتمكن الطرفان من التوصل إلى هدف مشترك ورؤية أمنية مشتركة ويمكن أن نرى أهمية وضع السياسة في صلب إصلاح القطاع الأمني من خلال تجربة جمهورية أفريقيا الوسطى حيث سيكون تشاطر السلطة في الجهاز الأمني بين مختلف المجموعات المتناحرة عنصراً أساسياً في احلال السلام.

المبحث الثالث: الإجراءات الإنسانية والإعمارية لبناء السلام

سنقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، بحيث سنتناول في المطلب الأول توفير المساعدات الإنسانية، وفي المطلب الثاني سنبين إعادة إدماج وتوطين اللاجئين، أما في المطلب الثالث فسنوضح إعادة إعمار البنية الأساسية والإقتصادية.

المطلب الأول : توفير المساعدات الإنسانية

المساعدة الإنسانية بوجه عام هي" كل عمل مستعجل لضمان المحافظة على حياة وصحة المتأثرين مباشرة بنزاع دولي او داخلي، أو كارثة ايا كانت طبيعتها"[٤٨]. وأهم ما يميز المساعدات الإنسانية هو طابعها الطارئ، ويطلق عليها في الغالب عبارة مساعدات تتم بين بلدان متقدمة وأخرى نامية، وعملية تقديم المساعدات الإنسانية من

الانسان تجاه أخيه الانسان فكرة قديمة إرتبطت إرتباطاً وثيقاً بمبادئ الدين والأخلاق لأجل حماية النفس البشرية من الهلاك، ثم وجدت طريقها الى ان أصبحت عملا شائعا في المجتمع الدولي المعاصر، وعادة ما يتم بناءها على قواعد تم تضمينها في اطار القانون الدولي الانساني لاغاثة المدنيين المتأثرين بالنزاع المسلح، او النص على قواعد وآليات لاغاثة المتضررين من الكوارث والأزمات، حيث عقدت العديد من المؤتمرات وافرزت الكثير من الوثائق المعنية بتنظيم عملية تقديم المساعدات الانسانية[٤٩]. ويمكن ان تقدم أعمال الأغاثة في زمن السلم أو في زمن النزاعات المسلحة، ففي زمن السلم تقدم اعمال الاغاثة للمدنيين في حالات التوتر والاضطرابات الداخلية والازمات الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات، وفي زمن النزاعات المسلحة تقدم للمدنيين المحرومين من اساسيات الحياة بسبب النزاع، وهناك حالة تقدم فيها اعمال الاغاثة يطلق عليها (حالات الطوارئ المعقدة)، والتي يمكن أن تشمل كوارث متعددة بما في ذلك الكوارث الطبيعية وكوارث من صنع الانسان مثل النزاع، والمساعدات الانسانية هي عملية يقدم فيها مواد الإغاثة كالأغذية والأدوية والملابس لضحايا النزاعات والكوارث اثناء وبعد انتهاء النزاع للمخيمات مثلا، وذلك بموافقة حكومة الدولة المعنية، وغالباً ما تقوم بها هيئات مستقلة ومحايدة كاللجنة الدولية للصليب الاحمر، او منظمات الهلال الاحمر، او اطباء بلا حدود، ويمكن ان تقدم مواد الاغاثة وكالات الامم المتحدة او دولة او عدة دول بتكليف من الامم المتحدة، وكل ذلك بغية التخفيف من المعاناة وحماية الحق في الحياة وإعادة الأوضاع الى طبيعتها كخطوة نحو بناء واستقرار السلام[٥٠].

ولا تقف المساعدات الانسانية على المنظمات الدولية فحسب وانما من الممكن ان تقوم بها بعض الدول، وتواجه المنظمات الإنسانية المحلية والدولية المعنية بأمور اللاجئين والنازحين في الفترات التي تعقب النزاع صعوبات كبيرة في عملية توزيع المساعدات المالية في مختلف المناطق على النازحين وخصوصاً اللاجئين والنازحين الذين يتنقلون بشكل دائم. وكذلك ما يتعلق بالتوزيع والانتظار لساعات في طوابير توزيع المساعدات المالية من قبل المنظمات الدولية المعنية، بالإضافة الى استخدام آليات وإجراءات تقليدية صعبة ومعقدة اثناء توزيع المساعدات المالية والانسانية[٥١].

أن من اهم صور التعاون الدولي في فترات ما بعد النزاع وفي أوقات النزاع كذلك هو ان تقوم بعض الدول من تلقاء نفسها او بتوجيه من منظمة أو منظمات انسانية او منظمة الامم المتحدة او اي منظمة اقليمية معنية، بتقديم معونات ومساعدات للمتضررين من النزاع المسلح، وهم اما ان يكونوا نازحين من مواقع القتال الى أقاليم الدول المجاورة، وهنا لا يوجد قيد يحد الدولة المتعاونة أذا كانت هي دولة الاقليم المستقبل، ويشترط قبول هذه الدولة او طلبها في حال ما اذا كانت الدولة المتعاونة ليست دولة الاقليم، او ان يكون هذا التعاون محكوما بالضوابط التي قررتها توصية منظمة انسانية او منظمة اخرى معنية، واما ان يكون المتضررون ما زالوا في ميادين القتال او داخل

الاراضي التي احتلتها القوات المعادية، اذ يتعين ان يراعي في تلك الحالة ان يكون العون والمساعدة وفق الضوابط التي تضعها الدولة المسيطرة وتحت رقابتها، شريطة ان لا تتعسف الاخيرة في ذلك، والا عد مخالفا للقانون الدولي[٥٢].

وجدير بالذكر أن تقديم الدول او المنظمات الإنسانية لمواد الإغاثة لا يعتبر عملاً عدائياً او تدخلاً في الشؤون الداخلية لأية دولة، ولا في النزاع الدائر بين الاطراف، ويجب على الدول ان تسمح بمرور مواد الاغاثة عبر أراضيها، بان تكفل مرور جميع مواد الأدوية والأغذية حتى ولو كانت لخصم، ولها الحق في ان تفتش هذه القوافل وان تنظم النقل حسب جدول زمني معين او خط سير محدد، ويتم تقديم المساعدات وتنفيذها بآليات هي الامم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية واحيانا المنظمات الوطنية والاقليمية[٥٣].

إن المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان وبناء السلام يمكنها إكتساب الشرعية وقدر اكبر من المصداقية عبر إثبات فاعليتها وتاثيرها القوي والمحددين بشكل واضح عبر الأغراض والجهات الواضحة، وقد طورت هذه المنظمات منظومة من التقارير عن الوضع في المجتمعات التي شهدت نزاعات عنيفة، كما تنشر هذه المعلومات للعامة في تقارير سنوية وعلى مواقعها الخاصة على الشبكة العنكبوتية (الانترنيت)، وقد عززت منظمات كثيرة ممارسة الشفافية فيما يتعلق بعمليات اتخاذ القرارات داخل تلك المنظمات، بهدف تحديد تأثير انشطتها بشكل افضل وتحسين ادائها لدى معالجة اسباب النزاعات[٥٤].

فاللجنة الدولية للصليب الأحمر قد تعاونت مع لجان الحقيقة والمصالحة على اختلاف أنواعها وفي العديد من مجتمعات ما بعد النزاع، حيث كما قلنا سابقا فان من شان لجان الحقيقة القيام بدور حيوي في مرحلة ما بعد النزاع التي يمر بها المجتمع لإعادة بناء العلاقات الاجتماعية التي تمزقت عن طريق إعطاء صورة دقيقة للأسباب التي أدت إلى نشوب النزاع، كما توثق الانتهاكات التي ارتكبت خلال فترات العنف وتحمل المسؤوليات وتحث أطراف النزاع على إجراء حوار بشان ما حدث في الماضي وبالتالي الإسهام في عملية المصالحة، وفي الوقت نفسه تتولى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار التفويض الممنوح لها عدة مهام في ظل الظروف التي تشهدها مرحلة ما بعد النزاع، فبخلاف تقديم المساعدات الإنسانية، تتولى مساعدة الضحايا من خلال أنشطة إعادة التأهيل والبناء وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وزيارة الأشخاص المحتجزين في إطار النزاع والعمل على إطلاق سراح الأسرى وإعادتهم إلى وطنهم، كما يشمل دورها على البحث عن المفقودين وتيسير لم شمل الأسر واستجلاء مصير الأشخاص المفقودين بعد قيام الطرف الخصم بالإبلاغ عن اختفائهم، وحث الدول والمجتمع المدني على اتخاذ خطوات نحو تنفيذ معاهدة (اوتاوا) الخاصة بحظر الألغام المضادة للأفراد والحد من استخدام المتفجرات من مخلفات الحرب والآثار الناجمة عنها

التي وقعتها (١٢٣) مائة وثلاث وعشرون دولة في مدينة اوتاوا بكندا عام ١٩٩٩ [٥٥].
ومن أنشطتها كذلك البحث عن المفقودين، وتنقل مواد الاغاثة الى السكان المدنيين الذين يتعرضون للمجاعة بسبب الحرب كنقل المواد الغذائية والادوية والملابس الى تلك الدول التي شهدت نزاعا مثل افغانستان وكمبوديا[٥٦].

ونرى ضرورة وجود الشفافية وعدم إفساد المساعدات التي تقدم من الدول المانحة للدول التي خرجت من النزاعات، وان تكون المصلحة الوطنية فوق الإعتبارات والمصالح الشخصية سواء بالنسبة للقادة او لجميع المعنيين بصورة عامة.

المطلب الثاني: إعادة إدماج السكان المهجرين

إن السكان المهجرين كاللاجئين أو المشردين داخلياً سواء في مخيمات أو لدى مجتمعات محلية أو أسر مضيفة أو في المدن قد يكون حالهم خطراً، او يعيشون ظروف صعبة نتيجة تركهم بيوتهم عند نشوب النزاع، وهاجروا حماية لارواحهم، ويجب على الدول اتخاذ المزيد من التدابير لضمان عودتهم الى مناطقهم ومنازلهم، التدخلات الهادفة لمساعدة النازحين داخلياً واللاجئين العائدين إلى ديارهم في الدول الهشة ستنجح اذا ما انتبهت إلى السياقات السياسية والاقتصادية المحلية في أعقاب الحرب نظراً لعمق تأثيرها على إعادة إدماج السكان المتأثرين بالحرب، وتهدد النزاعات على الأراضي بين جماعات السكان المتأثرين بالحرب جهود السلام في كثير من البيئات الهشة ما بعد النزاع، وخلال الحرب الأهلية في ليبيريا التي دامت ١٥ عاماً، هرب قرابة مليون شخص من ديارهم اما نزوحاً في بلدانهم أو لجوءاً إلى الخارج تاركين بيوتهم وأراضيهم خلفهم. وعندما عاد بعضهم إلى ممتلكاتهم خلال مرحلة إعادة البناء بعد النزاع، وجد الكثير من هؤلاء العائدين ان غرباء قد استولوا على عقاراتهم، ما قاد إلى تصاعد التوتر والنزاعات على الأراضي[٥٧].

يندرج النازحون بصورة قسرية في داخل البلد بسبب النزاعات تحت فئة شبيهة باللاجئين، ويتلقون الدعم بدرجات مختلفة(ضمن إطار عمل قانوني معترف به دولياً لحماية اللاجئين)، فلقد شهدت ليبيريا حربين أهليتين (١٩٨٩-١٩٩٦ و ١٩٩٩-٢٠٠٣)، ومنذ عام ٢٠٠٣، أصبحت ليبيريا هدفاً للجهود الدولية الرامية إلى بناء قدرات الدولة وإعادة إدماج السكان المتأثرين بالحرب. ويواجه تحديات مشابهة لذلك كل من اللاجئين والنازحين والمحاربين السابقين، ويُنظر إلى كل منهم على أنهم جماعات منفصمة العلاقات مع مجتمعاتهم المحلية الأصلية ما يجعلهم بحاجة للدعم. والتدخلات الهادفة إلى تعزيز إعادة إدماجهم المستدام يشبه بعضها بعضاً إلى درجة كبيرة. لكن الوضع على أرض الواقع قد يختلف عن ذلك تماماً، فقد تكون المصالح متعارضة كما قد تختلف نتائج التدخلات لإعادة إدماج المقاتلين السابقين عن نتائج إعادة إدماج المهجَّرين قسراً في سياق إعادة بناء الدولة. ومن هنا لا بد من فهم الواقع السياسي المحلي بعد الحرب، لأن ذلك الفهم يمثل عنصراً حاسماً في إنجاح أو إخفاق جهود إعادة دمج

العائدين. ولا بد للمجتمع الدولي العمل على ما يلي: ملاحظة السياقات السياسية المحلية والاقتصادية عند تدخله في مساعدة النازحين واللاجئين في الدول الهشة، وترجمة المعايير والقواعد الدولية كتلك الموصوفة لإعادة إدماج المقاتلين السابقين والمهجرين قسراً وتبنيها وفقا للسياقات الخاصة بالأنظمة السياسية المحلية الناشئة في الدول الهشة لضمان حدوث تأثيرات حقيقية على أرض الواقع، وكذلك تأسيس برامج إعادة الاندماج الخاصة بكل من المقاتلين السابقين والمهجرين السابقين على حد سواء على البحوث المبنية على الأدلة، مع الأخذ بالاعتبار الوضع السياسي والاقتصادي الحقيقي في الدول الهشة ما بعد الحرب، كما حدث في الصومال خلال الاعوام ١٩٩١-١٩٩٢، فقد فشلت كل الجهود الدولية في ايجاد تسوية سياسية للحرب الاهلية الصومالية، نظراً الى اتساع الاهداف التي حكمت هذه العملية وغموضها، وتمثلت بمهام غير مسبوقة للامم المتحدة تمثلت في نزع اسلحة الفصائل الصومالية وحفظ الامن الداخلي، وهو ما سبب المواجهة بين القوات الدولية والفصائل الصومالية، ومن الضروري توفير الفهم الأفضل حول هشاشة الدول وأن يصاحب هذا الفهم تحسينات في السياسة والتمويل المتعلقين بالسكان المهجرين لمنع انتشار المزيد من النزاعات الإقليمية[٥٨].

توضح هذه الأمثلة مضمونات السياسات لكل من البلد المضيف والمجتمع الدولي للمانحين الإنسانيين ومنظمات المساعدات الإنسانية. وبالنسبة للبلد المضيف، لا بد من تقديم الدعم للاجئين الوافدين، ولا بد من معالجة مطالبهم بسرعة ولا بد من تقديم المساعدة في العثور على وظيفة مجزية ومكان دائم للعيش فيه. ذلك لان عمليات التشريد تؤدي الى زيادة ملحوظة في عدد الوفيات مثلما حدث للاجئين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اضافة الى سوء التغذية وانتشار الامراض وخاصة بين الاطفال، أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فيعد تمويل هذه المخرجات الإيجابية أمراً مهماً للغاية. ومع ذلك، لن تتحقق الحلول المستدامة للسكان المُهجَّرين إلا من خلال ممارسة الإرادة السياسية واتخاذ القرارات الذكية والقائمة على الأدلة، فبغير ذلك سوف نستمر في رؤية ما يمكن تشبيهه بسلسلة التفاعلات للنزاعات المدنية في الدول الهشة المنتشرة إلى دول الجوار[٥٩].

تكون معالجة الأسباب الجذرية لحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين بسبب النزاع، بوسائل منها زيادة الجهود الرامية إلى الوقاية المبكرة من حالات الأزمات على أساس الدبلوماسية الوقائية. وستعالج هذه الأسباب أيضا عن طريق منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، وزيادة تنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام، وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وحماية حقوق الإنسان[٦٠].

ويتبين مما سبق ان اعادة ادماج السكان المهجرين والنازحين لن تتم مالم تتوفر لهم بعض الجوانب كالأمن والطرق التي توصلهم الى ديارهم والمساعدات التي تمكنهم من

اعادة بناء بيوتهم او ترميمها وشراء الادوات التي قد تكون قد سرقت اثناء النزاع، كذلك توفير فرص عمل وان لم تكن باجور عالية، حيث ان اغلبهم يعودون الى مناطق فقيرة ومهمشة وتنعدم فيها فرص العمل والحياة الكريمة، والمثال على ذلك ما حدث في الموصل، وكذلك أظهرت تجربتنا في زمار ذلك، حيث اننا وعند القيام بتنفيذ مشروع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) المتعلق ببناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، التمسنا هذه الجوانب على لسان اهل هذه المنطقة.

ينبغى رؤية مؤشرات أخرى للتقدم في عملية اعادة الادماج، بما في ذلك إنشاء بعثة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وصندوق بناء السلام، حيث أن هناك فرصاً إضافية لحشد الموارد ووضع استراتيجيات متكاملة لإعادة الاندماج والإنعاش في مرحلة ما بعد الصراع في المجتمعات التي مزقتها الحروب. وينبغي بذل كل جهد لضمان التأثير الملموس لتلك الابتكارات على نوعية الحياة وعلى استدامة إعادة الاندماج في المناطق التي يعود اليها هؤلاء الناس، فقد يكون النازحون منتقلين بين مكان وآخر، أو في الخفاء، أو مجبرين على التواجد في بيئات غير مضيافة أو غير صحية، أو يواجهون ظروفاً أخرى تجعلهم متضررين بشكل خاص. ويمكن الإضرار بالروابط الاجتماعية للمجتمعات النازحة بسبب الانتقال الجسدي، ويمكن تفكيك أو انفصال الأسر، كما قد تضطر النساء إلى ممارسة أدوار غير تقليدية أو مواجهة ظروف محددة صعبة[٦١].

وقد تم تطوير إطار لوضع حقوق النازحين في حلول دائمة بناء على طلب الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بان كي مون) حول حقوق الإنسان للنازحين داخلياً. ويشتمل الإطار على إسهامات الحكومة والمانحين والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ومنظمات النازحين داخلياً، ودعم هذا القانون الدولي الإنساني والذي يعكس مقاربة مبنية على حقوق الإنسان بهدف إيجاد مجموعة من المعايير للأطراف المعنية لتقييم ما إذا تم إنجاز الحل الدائم. وقد وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للامم المتحدة ثمانية معايير مترابطة كمؤشرات لتحديد المدى الذي وصل له تحقق حل دائم ما وهي[٦٢]:

١-الأمان والسلامة
٢-مستوى مناسب للمعيشة
٣-فرصة الحصول على مصدر رزق
٤-إعادة السكن والأرض والممتلكات
٥-الحصول على التوثيق الرسمي
٦-لم شمل الأسرة
٧-المشاركة في الشؤون العامة
٨-إمكانية الحصول على حلول فعالة وعلى العدالة.

المطلب الثالث: إعادة إعمار البنية الأساسية والاقتصادية

أثناء دراسة حالات المجتمعات التي مزقتها الحروب والنزاعات نجد انه لا توجد نماذج ناجحة لاعادة الاعمار، ولعل من الاسباب التي يمكن تشخيصها هي النظر الى اعادة الاعمار على انه مجرد اعادة بناء وليس حالة تكامل بين الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، واعادة تحديد شكل العلاقة بين المجتمع والمؤسسات الوطنية والمحلية، لاسيما وان المجتمع في الأزمات تمزقه الصراعات والمشاكل التي تتفاقم في حال استمرار حالة عدم الاستقرار وتهديد الأمن الشخصي للانسان، وتعرف المساعدات التنموية الرسمية Official Development Assistance بانها المنح والقروض التي تمنح من قبل الدول أوالمنظمات المانحة الى البلدان النامية والى المؤسسات المتعددة الأطراف، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه لتلك البلدان، ويشترط أن لايقل عنصر المنحة عن ٢٥% من المساعدات، وبالاضافة الى الدعم المالي، تعتبر المعونة الفنية جزء من المساعدات التنموية الرسمية(٦٣).

ترتكز اي استراتيجية لاعادة الاعمار بعد الكوارث على أربعة مباديء، تعتبر بمثابة محددات لها، وتعمل على توجيهها، وهذه المباديء هي(٦٤):

١. وقائية: لا تكتفي بوضع الخطط لمعالجة آثار النزاع فقط، بل تقوم بوضع الخطط لتجنب النزاعات قدر الإمكان، من خلال اتخاذ إجراءات وقائية مسبقة.

٢. شاملة: تعالج جميع الآثار الناتجة عن النزاع، على مختلف المستويات ومختلف العناصر بالتوازي، سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية.

٣. تندمج ضمن خطط التطوير: فتكون هذه الاستراتيجية جزء من خطط التنمية والتطوير الحضري، حيث أن الكوارث هي شيء محتمل الحدوث في إي مكان، لذلك لابد أن يتم وضعها في الاعتبار عند أعداد أي خطط للتنمية في المستقبل.

٤. الاستدامة: إذ تحقق هذه الإستراتيجية الاستدامة، وتكون قادرة على إعادة إدارة عجلة الحياة وإستمراريتها بذاتها، وتعمل على تقوية المجتمعات في مواجهة النزاعات.

٥. مرنة: قابلة للتعديل والتكيف السريع مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع.

تشمل عملية اعادة الاعمار في هذه الفترة تطبيق وتنفيذ مشاريع إعادة الأعمار (بناء المساكن وإصلاح البيئة الفيزيائية)، ويتم في هذه المرحلة عملية المتابعة والتقييم لمجمل مشاريع إعادة الأعمار، واستخلاص الدروس والعبر، ويتم فيها جمع المعلومات وتعديل الإستراتيجيات وإعداد الخطط الجديدة بناءً عليها، وبهذا تتداخل مرحلة الاعمار مع مرحلة الإعداد المسبق للكارثة في المستقبل، وتتطلب هذه الفترة مدة طويلة لأنها تعني بشكل أساسي إعادة عجلة الحياة الطبيعية للدوران في منطقة الكارثة، وتشمل هذه المرحلة عملية إعادة الاعمار على المدى القصير والمدى الطويل، ويتم تقييم احتياجات الناس الأساسية لتحديد مستوى ونوع المساعدات التي يحتاجها السكان المتأثرون بالنزاع، وتوفير هذه الاحتياجات الإنسانية، وتشمل هذه الاحتياجات الاساسية للناس

(الحاجة للسكن، مقومات الحياة كالطعام والشراب، والحاجة للخدمات الأساسية الماء والكهرباء، الخدمات التعليمية والمدارس، كما يتم تقييم الاضرار والدمار وجمع كل المعلومات لمعرفة الواقع وتعديل مخططات إعادة الاعمار بناء على هذه المعلومات، يقوم الخبراء في كل مجال من:(المجالات بعمليات التقييم والمسوحات، ومن هذه المعلومات كالاضرار في المنازل والمباني، والاضرار في مقومات الحياة (المصانع، المحلات، التجار الصغار، والوحدات الصناعية)، والاضرار في القطاع الزراعي سواء النباتي والحيواني (المحاصيل، الأشجار المثمرة، وفي قطاع الخدمات (التعليمية، الصحة، الخدمات الترفيهية والخدمات العامة)، إضافة إلى الأضرار في المباني الحكومية. اضافة الى الاضرار في البنية التحتية (الشوارع، شبكة المياه، شبكة الكهرباء، شبكة الصرف الصحي، شبكة الاتصالات، الجسور). وإعادة الإصلاح قد تكون ذاتية يقوم بها السكان، او تقود هذه البرامج المؤسسات الحكومية أو البلديات أو المؤسسات غير الرسمية، وتقوم هذه المؤسسات بتنظيم الاعمال وتمويلها وادارتها والاشراف عليها بشكل مباشر، وفي بعض الحالات بدعم دولي[٦٥].

لا يمكن فصل التقدم المحرز بشأن أولويات بناء السلام المحددة عن بناء القدرات بمفهومه الأوسع وعلى جميع الأصعدة. وكنتيجة للحرب، تتوافر للمؤسسات الحكومية وغيرها من الجهات المعنية الوطنية قدرات محدودة لتقديم الخدمات وتنفيذ الإصلاحات وضمان إدارة اقتصادية ومالية كافية، حيث لا تزال مؤسسات الدولة في العديد من الحالات ضعيفة أو غير موجودة، غير أن هناك حاجة إلى المزيد من التقدم، ولا سيما في مجال إصلاح الخدمة المدنية. كما أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة ومستدامة لإصلاح الخدمة المدنية لضمان فرص التوظيف المبنية على الأهلية والأداء القوي والمساءلة و لمعالجة الثغرات الملحة في القدرات، بما فيها انخفاض نسبة النساء في الخدمة المدنية. وهناك أيضًا حاجة إلى إجراء استعراض شامل لقدرات الوزارات والإدارات والوكالات لتحديد ومعالجة التحديات على المديين القصير والمتوسط والثغرات في القدرات[٦٦]. وجدير بالذكر ان الوضع الاقتصادي له اثره على الاستقرار وارساء السلام في اي دولة وبوجه خاص الدول النامية، لان الاستقرار يشجع على زيادة الاستثمار، ويساعد على توجيه موارد الدولة الى التنمية واقامة المشروعات الخدمية التي ترفع من مستوى الشعوب، بعيدا عن استنزافها في المجالات العسكرية، مما يؤدي الى حل المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية مثل مشكلة البطالة والتضخم الاقتصادي، لذا نجد الدول المتقدمة تتمتع بالاستقرار السياسي، في حين ان التطور الاقتصادي في الدول النامية يسري بخطى مترددية، نظرا لان القائمين على تنفيذ هذه السياسات ليس لديهم الكفاءة اللازمة، وهذا ما تؤكده الاوضاع في الكثير من الدول الافريقية، فعلى سبيل المثال تعاني جزر القمر من ارتفاع حجم المديونية وتستورد اكثر من نصف احتياجاتها الغذائية، واكثر من ٩٠% من احتياجاتها في

المجالات الاخرى، ونسبة البطالة فيها ٤٠% من اجمالي الخريجين، كما وصلت نسبة التضخم فيها الى ٢٥%، وتدهورت قيمة العملة الوطنية فيها وحدث انهيار شبه كامل للبنية الاساسية، وارتفعت نسبة الامية الى ٨٥%، بالاضافة الى ذلك فان هذه الدول تنتشر فيها الرشوة والمحسوبية والاختلاس والفقر، ويترتب على ذلك انهيار الوضع الاقتصادي للدولة[٦٧].

تجري عملية بناء السلام على الأصعدة كافة في الموطن في الجماعة، على المستويين الوطني والدولي. ومنها على سبيل المثال، توزيع الثروات الأقتصادية على كافة مكونات الدولة، وبناء المعامل والمنشاءات ودعم الاستثمارات من قبل الحكومة، وبناء الثقة كمحاولات تضمن التعاون والسلام في الصفقات الوطنية والدولية. كذلك هي الحال مع المبادرات في داخل البلاد التي ترمي إلى تقليص الفجوات بين الغني والفقير، وبناء عمليات التنمية المستدامة[٦٨].

على سبيل المثال، بعد التحول الذي حصل في عام ٢٠٠٣ خضع العراق لضغوطات من المجتمع الدولي لاجراء مجموعة من الأصلاحات تمثلت بدخول العراق في سلسلة من الأتفاقيات مع صندوق النقد الدولي. بدأت بأتفاقية المساعدات الطارئة لما بعد الأزمة عام ٢٠٠٤، والتي مهدت الشروط اللازمة لأتفاقية الترتيبات المساندة SBA عام ٢٠٠٥ تليها المرحلة الثانية للدخول في اتفاقية لدعم البرنامج الأقتصادي العراقي انتهت في مارس ٢٠٠٩. وبموجب الأتفاقيات الأنفة الذكر فأن حجم الدين الخارجي للعراق قد انخفض بنسبة ٥٣%. ان الغرض من الأتفاقيات هو أن يبدأ العراق بسلسلة من الأصلاحات الهيكلية، يمكن فيها احتواء نسب التضخم العالية، وزيادة قيمة الدينار العراقي والتي هي من اهم ملامحها الأساسية، في حين اهلمت عناصر مهمة اخرى وهي نسب البطالة العالية. ويمكن القول ان الأصلاحات تلك كانت ناقصة ولم تأخذ بنظر الأعتبار الظروف المرحلية وضرورة مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل عن طريق مشاريع ذات عمالة كثيفة، والتي يمكن ان تفضي بدورها لوضع حلول للمشكلة الأمنية. هذا بالأضافة الى السياسات النقدية المتشددة والتي ادت الى عزوف القطاع الخاص العراقي عن الأقتراض والشروع في الأسهام في مشاريع الأعمار[٦٩].

واعرب مجلس الشيوخ الامريكي وعلى لسان ناطقه عن قلقه ازاء تكاليف الحرب وما يليها من اعادة اعمار العراق بحيث طلب من موظفيه البحث فيما اذا كان يمكن استغلال البترول العراقي لتمويل التزامات مثل الغذاء والدواء وذلك بموجب اتفاقية لاهاي لسنة ١٩١٧، واتفاقية جنيف التي تحدد التزامات وحقوق القوة المحتلة لاستخدام الممتلكات التي كان يملكها العراق لتمويل واعادة بناء البلاد[٧٠].

وعليه فان السلام لن يتحقق الا باتخاذ هذه الاجراءات جميعا بعد انتهاء النزاع، وان ارساء سلام دائم بحيث لا ينشب النزاع مرة اخرى يقتضي معالجة اسباب تلك النزاعات، وهذا لن يتم الا باتخاذ هذه الخطوات والاجراءات، وتبين لنا كيف ان الدول

التي مزقتها الحروب وكذلك الوكالات والمنظمات الدولية كيف تسعى جاهدة لاتخاذ هذه الاجراءات بغية احلال السلام نتيجة فعالية هذه الاجراءات وضرورتها، حيث ان عدم اتخاذها لن يؤدي الى استتباب الامن وبالتالي عدم تحقيق السلام داخل المجتمع.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي نوردها بالشكل الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

١- بناء السلام مفهوم يدل على إعادة بناء المجتمع بعد انتهاء النزاع، أي القضاء على الأسباب الجذرية التي أدت الى نشوب النزاع، والعمل معاً من أجل تطوير المجتمع او الدولة من جميع النواحي ومن قبل كل فئات المجتمع.

٢- إن مصطلح بناء السلام غالباً ما يستعمل كمصطلح يتقاطع مع عدة مفاهيم مثل حل النزاع، إدارة النزاع، الوقاية والتحويل، فهو يضم عدة نشاطات تهدف إلى منع ظهور النزاع مجدداً من خلال إعداد إطار عمل متكامل يشمل العديد من الأبعاد ويمر عبر مختلف مراحل النزاع مروراً بحفظ السلام وصنع السلام.

٣- يرتبط بناء السلام بعدة أبعاد كانت محط نقاشات المفكرين، كما اختلفت الرؤى حول بناء السلام كخطوة تأتي مباشرة في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام على المدى الطويل، فالأول يهدف إلى إصلاح مادمرته الحرب ومرتبط بعمليات حفظ السلام، أما الثاني فيهتم بإعادة بناء العلاقات من خلال مشاركة سياسية واقتصادية فعالة وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقاً، ويعاني بناء السلام من نقص مفاهيمي وعدم وجود نظرية شاملة تحدده وتعرفه وتميز أبعاده.

٣_ عند انتهاء النزاع سواء كان بين أطراف متنازعة او نتيجة إحتلال من قبل دولة اخرى، فان الدولة تعاني من إنفلات امني وعدم وجود جهاز للشرطة، وإنتشار الاسلحة، وتهجير وتشريد المواطنين، وإنتشار الألغام، إضافة الى أعمال النهب والسلب والقتل التي ترافق الفوضى في كافة مؤسسات ومفاصل الدولة.

٤_ اعادة بناء البنية الإقتصادية والإعمارية تتطلب جهود كبيرة ولابد من الدعم الدولي لها.

٥_ هناك خطوات عديدة لبناء السلام في فترة ما بعد النزاع، تتمثل بالخطوات الأمنية والأصلاحية، والخطوات السياسية والديمقراطية، وكذلك الخطوات الأنسانية والبنائية. وجميعها يجب توفيرها في هذه الفترة الحرجة وإلا لن نكون أمام عملية بناء سلام إيجابي صحيحة.

ثانياً: التوصيات:

١ _ توفير الدعم من الحكومة والدول والمنظمات الدولية والاقليمية، للدول التي خرجت لتوها من نزاعات عنيفة مزقت مؤسسات الدولة، وان يشتمل هذا الدعم جميع الجوانب.
٢ _ يجب تغليب ثقافة التسامح وتقبل الآخر في بيئات ما بعد النزاع، وان تعمل مستويات الدولة والمجتمع الثلاث(القمة-الوسط-القاعدة) مع بعضها البعض من اجل ترسيخ السلام.
٣ _ بعد انتهاء النزاع ينبغي توفير الاحتياجات المستعجلة والطارئة المتمثلة بمواد الاغاثة، والبدء بعد ذلك بعملية بناء الدولة.
٤ _ ينبغي على الاحزاب التي ستشارك في العملية السياسية بعد انتهاء النزاع ان تراعي ظروف الشعب الذي انهكته الحرب، وان لا تدخل في نزاعات تؤثر على عملية البناء، كما ينبغي نشر ثقافة السلام بدءاً بالمناهج الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات، والمؤسسات الدينية وأماكن العمل وعبر وسائل الإعلام.
٥ _ بناء السلام يبدأ من الاعلى اي قادة المجتمع والاسفل اي عامة الناس، ويتعين على الحكومة ان تقوم بكل ما من شأنه ان يسهل انجاح عملية بناء السلام، كتوزيع الموارد بشكل عادل، والتعامل مع تركة الماضي، وتغليب المصلحة الوطنية العامة على المصالح الشخصية او الحزبية، وتسخير الجهود الكفوءة للبدء بعملية البناء بعد النزاع.

الهوامش

(١) حمدوش رياض، تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات، متاح على الرابط التالي: politics-constantine.yolasite.com/resources/السلام٢٠%بناء (. docx (آخر زيارة 21/4/ 2017

(٢) ينظر: تقرير الامين العام بطرس بطرس غالي، برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، ١٩٩٢، الوثيقة: A/47/277، الفقرة ٢١.

(٣) Selected Definitions of peacebuilding, Available at: http://www.allianceforpeacebuilding.org/2013/08/selected-definitions-of-peacebuilding (Last visiting 30/4/2017)

(٤) حمدوش رياض، المصدر السابق، ص ٢ وما بعدها.

(٥) Dr. Walter Dorn, The Evolution of Peace and Stability Operations Overview, Canadian Peacekeeping Tradition, Joint Comand and Staff Progrramme 37 Elections, 2011, P. 8.

(٦) Susan Bliss , Peace building and conflict and resolution, Global eduction learing emphases, Directr NSW 2001-2010 .p5.

(٧) Dan Snodderly, Peace Terms: Glossary of Terms for Conflict Management and Peacebuilding, United States Institute of Peace Washington, 2011, P. 41.

(٨) Robert B. Porter, Strengthening Tribal Sovereignty Through Peacemaking: How The Anglo-America Lwgal Tradition Destroys Indigenous Societies, Colum Human Rights, L.Rev, 1997, P. 235.

(٩) أحمد أبو العلا، تطور دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين، ط١، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٥، ص٩.

(١٠) فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، ط١، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك، ٢٠١٧، ص ٨ وما بعدها.

(١١) فهيل جبار جلبي، المصدر السابق، ص ١٢ وما بعدها.

(١٢) محمد أبو النمر، اللاعنف وصنع السلام في الإسلام، ترجمة لميس اليحيى، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص١٧٤.
(١٣) محمد احمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، ط١، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٧.
(١٤) Sandra D. Lne, Robert A. Rubinstien, Robert H. Keefe, Structural Violence and Racial Disparity In HIV Transmission. Research Published By Journal of Hhealth Care For The Poor and Underserved, 2004, p.320.
(١٥) Lisa Schirch: Strategic Peacebuilding – State of the Field Peace Prints: South Asian Journal of Peacebuilding, Vol. 1, No. 1: Spring 2008, p5.
(١٦) Dan Smith, Getting Their Act Together: Towards a Strategic Framework for Peacebuilding (Oslo: International Peace Research Institute, April 2003, p15.
(١٧) Elizabeth Cousens and Chetan Kumar, Peacebuilding as Politics (Boulder, CO: Lynne Rienner), 2000, p 39.
(١٨) محمود عبد الفضيل، تحديات المرحلة الانتقالية: المراحل الحرجة، بحث منشور في بحوث ومناقشات وتوصيات ورشة العمل التي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العراق والمنطقة بعد الحرب: قضايا إعادة الأعمار الاقتصادي والاجتماعي، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٥ وما بعدها.
(١٩) ينظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المعنون ب(نزع السلاح_ التسريح واعادة الدمج)، المرقم: (A/C.5/59/31).
(٢٠) نزع السلاح، منشور في الموقع الرسمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الرابط: (تاريخ آخر زيارة ٢٠١٧/٣/٢٧) .
http://www.un.org/ar/peacekeeping/
(٢١) خولة محي الدين يوسف: دور الأمم المتحدة في بناء السلام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد (٢٧)، ع (٣)، ٢٠١١، ص٤٩٨.
(٢٢) ينظر: تقرير مبعوث الأمم المتحدة السيد الأخضر الإبراهيمي: في جو من الحرية افسح، صوب تحقيق التنمية والامن وحقوق الانسان للجميع ذي الرقم: (S/2000/305:A/55/305)-(٨٠٩).
(٢٣) د. عبد الله صالح: الأمم المتحدة وتطور عمليات حفظ السلام، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مجلد (٤٤)، عدد (١٧٦)، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٥٥.
(٢٤) ايفان كونوار، مجموعة عمل عبر الوكالات حول نزع السلاح، نزع السلاح التسريح وإعادة الإدماج: مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام، معهد تدريب عمليات السلام، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٩، ص ٢٥ وما بعدها.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٧ وما بعدها.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٨.
(٢٧) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن لعام ٢٠٠٧، الوثيقة: S/RES/1769 (2007).
(٢٨) Carsten Stahn, Jens Iverson, and Jennifer S. Easterday, Environmental Protection and Transitions from Conflict to Peace Clarifying Norms, Principles and Practices, Published to Oxford Scholarship, 2017, P.6.
(٢٩) مارتن باربر، المبادئ التوجيهية الجنسانية لبرامج الأعمال المتعلقة بالألغام، دائرة الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، ٢٠٠٥، ص ١.
(٣٠) الأمم المتحدة، تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام: تقرير الأمين العام: القضاء على خطر الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات: استراتيجية الأمم المتحدة للدعوة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ٢٠٠٤، (A/59/284/Add.1).
(٣١) مارتن باربر، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
(٣٢) الأمم المتحدة، محفظة مشاريع مكافحة الألغام لسنة ٢٠٠٦ ، نيويورك، ص ٣١٣.

(٣٣) مكتب الأمم المتحدة للألغام، التقرير السنوي عن السودان ٢٠٠٥، الخرطوم – ٢٠٠٦ ، ص ١.
(٣٤) عادة ما يقال أن اللغم هو الجندي المثالي الذي يدمر ولا يأكل ولا ينام ويستمر في الخدمة لسنوات طويلة، ونتيجة لهذا الاعتقاد فقد تكالبت الدول في التوسع لاستخدام الالغام في النزاعات والتي يستمر تأثيرها الى ما بعد انتهاء النزاعات، مخلفة ورائها ٢٠٠٠٠ حادثة سنوية بمعدل ١٥٠٠ حادث لكل شهر او ما يقرب من ٤٠ حادث يوميا، قد ينجم عنها الوفاة او الاصابة بالعمى او بتر الأعضاء، وان ازالة الألغام الأرضية تتضمن التعامل مع مشكلتين رئيسيتين: تتمثل المشكلة الأولى في تحديد مكان اللغم بدقة، وتتمثل المشكلة الثانية في كيفية التعامل مع اللغم المكتشف. ينظر: د علاء خميس، نحو عالم خال من الألغام الأرضية، ط١، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٥.
(٣٥) د. عثمان عبد الرحمن عبد اللطيف محمد، الألغام الأرضية والمسؤولية الدولية بين القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الأمارات العربية المتحدة، عدد (٤٧)، ٢٠١١، ص٢٤٩.
(٣٦) ينظر: وثيقة الأمم المتحدة (IMAS)، التوعية بمخاطر الألغام ومخلفات الحرب القابلة للأنفجار، ط٢، نيويورك، ٢٠١٣، ص ٤ وما بعدها.
(٣٧) دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام(UNMAS)، الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة بدائية الصنع: دليل السلامة، ط٣ ، نيويورك، ٢٠١٦، ص ١١ وما بعدها.
(٣٨) كويراين هانلون، تقرير خاص: اصلاح القطاع الأمني في تونس، معهد السلام الأمريكي، واشنطن، ٢٠١٢، ص ٥.
(٣٩) ينظر: وثيقة الامم المتحدة المعونة (اطار سيراليون للتعاون من اجل بناء السلام)، ذات الرقم PBC/2/SLE/ 1، ٢٠٠٧، ص١١.
(٤٠) صلاح حافظ، وآخرون، المؤسسة الأمنية (الشرطة) في مصر وتحديات الأصلاح، بدون طبعة، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣.
(٤١) صلاح حافظ، المصدر السابق، ص ٨.
(٤٢) الإتحاد الأفريقي، إتجاهات إصلاح القطاع الأمني وتحدياته في أفريقيا، مقر الإتحاد الأفريقي، أديس أبابا، ٢٠١٤، ص٥.
(٤٣) الإتحاد الأفريقي، إتجاهات إصلاح القطاع الأمني وتحدياته في أفريقيا، المصدر السابق، ص ١٠.
(٤٤) احمد سعيد تاج الدين، محنة امة: ماذا جرى في العراق، ط١، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢٠٤.
(٤٥) Development Assisstance Committee, (DAC), Mainstreaming Conflict Prevention, OECD Issues Brief, 2005, P. 4.
(٤٦) الإتحاد الأفريقي، إتجاهات إصلاح القطاع الأمني وتحدياته في أفريقيا، المصدر السابق، ص ١٢.
(٤٧) ماهر جميل أبو خوات، المساعدات الإنسانية الدولية، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٥.
(٤٨) ينظر: مشروع تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين، الوثيقة: A/CN.4/L.701/Add. L,7August 2006, P.469.
(٤٩) ينظر: د. وائل احمد علام، اعمال الاغاثة الانسانية في الاراضي المحتلة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، المؤتمر السابع للكلية/ القانون الدولي الانساني وتطبيقاته على الاراضي المحتلة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢.
(٥٠) ينظر: د. إبراهيم محمد العناني، النظام الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث، ط٣، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٢٠.
(٥١) ماهر جميل أبو خوات، المصدر السابق، ص ٤٥.
(٥٢) ماهر جميل أبو خوات، المصدر السابق، ص ١٤٧.
(٥٣) ينظر: مارتينا فيشر، المصدر السابق، ص١٤.
(٥٤) توني بفانير، التعاون بين لجان الحقيقة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بحث منشور في مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد٨٨، العدد (٨٦٢)، حزيران ٢٠٠٦، ص ص٤٣_٤٤.

(٥٥) د. عبدالكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، ج٣، حقوق الانسان، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ص١٣١_١٣٢.
(٥٦) هايرو مونيفه، ليبيريا، السياسة المحلية وبناء الدولة واعادة ادماج السكان، متاح على الرابط:
http://www.fmreview.org/ar/fragilestates/munive.html (تاريخ آخر زيارة ٢٠١٧/٣/٢٢)
(٥٧) محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٤، ص ٢٢٤ وما بعدها.
(٥٨) مسعد عبدالرحمن زيدان قاسم، تدخل الامم المتحدة في النزاعات غير ذات الطابع الدولي، ط١، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص١٣٠ وما بعدها.
(٥٩) ينظر: تقرير الامم المتحدة بعنوان: مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالتعامل مع حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين، الرقم A / 70/L.61، ٢٠١٦.
(٦٠) حالات اللاجئين طويلة الأمد، ورقة مناقشة لحوار المفوّض السامي بشأن تحدّيات الحماية، جنيف، ٢٠٠٨، UNHCR/DPC/2008/Doc حوار المفوّض السامي، ص ٥ وما بعدها.
(٦١) ينظر: المنظمة الدولية للهجرة-العراق، IOM، النزوح الداخلي في العراق: معوقات الاندماج، بعثة المنظمة الدولية للهجرة في العراق، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٧ وما بعدها.
(٦٢) محمد يعقوب عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١ وما بعدها.
(٦٣) معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، إستراتيجيات إعادة الاعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس قسم الهندسة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١١، ص ١٥ وما بعدها.
(٦٤) معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، المصدر السابق، ص ١٧ وما بعدها.
(٦٥) مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص ١٠٥.
(٦٦) مسعد عبدالرحمن زيدان قاسم، مصدر سبق ذكره، ص٩٦ وما بعدها.
(٦٧) فهيل جبار جلبي، المصدر السابق، ص١٥.
(٦٨) بطرس بطرس غالي، برنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم، المصدر السابق.
(٦٩) احمد سعيد تاج الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.
(٧٠) احمد سعيد تاج الدين، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.